
ساعي البريد الدبلوماسي...
التوظيف الأمريكي للدور القطري
في الملف الأفغاني

إن اعتراف الدوحة بأن استضافة قادة من حركة طالبان و افتتاح مكتب للحركة في الدوحة جاء استجابةً لأوامر مباشرة من واشنطن، يسقط فرضية "الوسيط المستقل"، فالدولة السيادية تُعرف بقدرتها على اتخاذ قراراتها بناءً على مصالحها القومية العليا، لا أن تتحول أراضيها إلى "منطقة عازلة" لتسهيل مهام استخباراتية ودبلوماسية تخص قوى خارجية.

ملخص

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل طبيعة الدور القطري في المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، مبينة أن الدوحة لم تمارس دور "الوسيط المستقل" أو "النزيه"، بل عملت كـ "ساعي بريد دبلوماسي" ومنصة لوجستية لتنفيذ الرؤية الأمريكية، وتفند الدراسة الخطاب الدعائي الذي يصور الدوحة كصانعة سلام، وتكشف عن واقع يضع الدوحة في خانة "الطرف الوظيفي" الذي استضاف قادة حركة طالبان بناءً على تكليف مباشر من واشنطن، وباستخدام أدوات الضيافة كآليات للضغط والاحتواء بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية حصراً.

و تحلل الدراسة السياقات التي أدت لافتتاح مكتب طالبان في الدوحة عام 2013، مستندة إلى اعترافات صريحة لمسؤولين قطريين أكدوا فيها أن وجود الحركة على أراضيهم كان استجابة لطلب رسمي من إدارة الرئيس أوباما، وتناقش الدراسة كيف أن هذا "التفويض" نزع عن الوساطة صفة المبادرة الذاتية، وحولها إلى مهمة تقنية تهدف لتوفير قناة اتصال آمنة ومراقبة تحت المظلة الأمريكية.

و تتبع الدراسة كيف لعبت قطر دور "ساعي البريد" حيث كانت الرسائل الأمريكية تمر عبر القنوات القطرية لتصل إلى قادة طالبان مشفوعة بضغوط ناعمة تتعلق بالإقامة والتحرك، وتبين الدراسة أن الدور القطري كان يتمحور حول "تليين" مواقف

الحركة بما يتوافق مع رغبة واشنطن في إيجاد "مخرج آمن" من المستنقع الأفغاني، دون اعتبار حقيقي لمصالح الشعب الأفغاني أو استقرار المنطقة على المدى البعيد.

و تحلل الدراسة "اتفاق الدوحة" ليس بوصفه نجاحاً دبلوماسياً قطرياً، بل كوثيقة انسحاب أمريكية تمت هندستها وتوقيعها في كنف "الوكيل القطري"، وتكشف كيف وظفت واشنطن هذه المنصة لشرعنة تفاهمات ثنائية تضمن أمنها الخاص، بينما تركت الداخل الأفغاني في حالة من الغموض، وهو ما يؤكد أن الدور الوظيفي للدوحة ينتهي عند حدود تأمين المصالح العليا "للحليف" الأمريكي.

و تخلص الدراسة إلى تحليل "المقايضة السياسية" التي أجرتها قطر، حيث قدمت خدماتها كوكيل دبلوماسي مقابل الحصول على "حصانة سياسية" وحماية أمريكية، خاصة في ظل أزماتها الإقليمية، وتنتقد الدراسة التناقض بين الخطاب القطري الذي يرفع شعارات استقلال القرار، وبين الواقع الذي يثبت ارتهان أدواتها الخارجية للإرادة الأمريكية، مما أفقد مفهوم "الوساطة القطرية" نزاهتها وحولها إلى أداة في صراعات القوى الكبرى.

مقدمة

انطلقت شرارة الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001 عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تحت شعار "الحرب العالمية على الإرهاب"، بهدف تقويض حركة طالبان وتفكيك تنظيم القاعدة، وعلى مدار عقدين من الزمن، غرقت الولايات المتحدة وحلفاؤها في مستنقع عسكري كلفها تريليونات الدولارات وآلاف القتلى، دون تحقيق استقرار سياسي ناجح، مما حول الحرب إلى أطول صراع عسكري في التاريخ الأمريكي المعاصر، ومع وصول العمليات العسكرية إلى طريق مسدود وفشل استراتيجيات بناء حليف قوي يمكن الاعتماد عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية، بدأت واشنطن في البحث عن "مخرج آمن" يحفظ ماء وجهها ويؤمن مصالحها الاستراتيجية.

هذا البحث عن مخرج قاد واشنطن نحو معضلة اختيار "الوسيط الإقليمي الموثوق"، والذي طالما كان معضلة استراتيجية لصناع القرار في واشنطن، حيث تتقاطع المصالح الجيوسياسية مع هواجس الأمن القومي، فرغم تصنيف باكستان طويلاً كـلاعب لا غنى عنه في المشهد الأفغاني، إلا أن هذه الضرورة ظلت مشوبة بريبة أمريكية عميقة تجاه سياسات إسلام آباد، حيث ترى واشنطن أن حليفتها مارست "ازدواجية" سياسية مثيرة للجدل، فبينما كانت تتلقى مليارات الدولارات كشريك أساسي في الحرب على الإرهاب، كانت أجهزتها الاستخباراتية تُتهم بتوفير ملاذات آمنة لقادة طالبان وشبكة حقاني، هذا الشرخ في الثقة دفع الولايات المتحدة للبحث عن بدائل لا تملك أوراق ضغط ميدانية

مشبوهة داخل أفغانستان، وفي سياق متصل، برز دور المملكة العربية السعودية التي تمتلك إرثاً تاريخياً ضخماً ومعقداً في أفغانستان، فبعد أن كانت الرياض الداعم المالي والروحي الأكبر للجهاد الأفغاني ضد السوفييت بالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية (CIA)، واجهت العلاقة فجوة ثقة حادة في التسعينيات، ورغم اعتراف السعودية بحكومة طالبان الأولى عام 1996، إلا أن إيواء الحركة لأسامة بن لادن ورفض تسليمه أدى إلى قطيعة طويلة، ورغم محاولات الرياض استعادة دورها عبر "مبادرات مكة" للمصالحة، إلا أن واشنطن فضلت البحث عن وسيط أكثر "براغماتية"، متجاوزةً الحساسيات الأيديولوجية والتاريخية المرتبطة بالجذور القديمة للصراع، رغبةً في إيجاد مسار سياسي بعيد عن تعقيدات الماضي.

كل هذه العوامل جعلت الكفة تميل نحو الدوحة للقيام بدور "القنطرة" لتمرير الأجندة الأمريكية تحت غطاء الوساطة، فبينما يُفترض بالوساطة الدولية نظرياً أن تكون أداة دبلوماسية مستقلة تهدف لتقريب وجهات النظر، إلا أن التجربة القطرية في الملف الأفغاني بين 2013 و 2021 قدمت نموذجاً كسر هذه القواعد، منحرفةً عن الأسس المعيارية لـ "الوسيط النزيه" لتستقر في فضاء "الدبلوماسية الوظيفية بالوكالة"، فبدلاً من أن تكون الدوحة فاعلاً مستقلاً، كشفت الوقائع أنها تحولت إلى "منصة لوجستية" تنفذ أجندة أمريكية محددة الأهداف والتوقيت، وفي تناقض صارخ بين الخطاب الإعلامي الذي يروج لـ "نجاحات سيادية" والحقيقة السياسية التي أقر بها المسؤولون القطريون أنفسهم، يظهر أن استضافة مكتب طالبان لم يكن خياراً نابعاً من

رؤية قطرية محضة، بل كان "تكليفاً وظيفياً" بطلب من واشنطن لتوفير قناة اتصال تحت الرقابة الأمريكية الكاملة.

و لم يكن الدور القطري سوى "وظيفة" أوكلت لدولة تسعى لتأمين مظلة حماية دولية عبر تقديم خدمات دبلوماسية "عالية المخاطر" للقوى الكبرى، وفي هذا السياق، لم تكن الدوحة أكثر من قنطرة لتمرير الضغوط الأمريكية، حيث تم توظيف "الضيافة القطرية" كأداة لاحتواء الحركة وتدجين مواقفها بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وهو ما تجلى بوضوح في "اتفاق الدوحة 2020" الذي ضمن أمن واشنطن وترك مستقبل أفغانستان في مهب الريح.

الفصل الأول: السياق الجيوسياسي للوساطة القطرية و حدود المناورة

1. افتتاح مكتب طالبان في الدوحة



صورة لافتتاح مكتب طالبان في الدوحة

لم يكن افتتاح المكتب السياسي لحركة طالبان في الدوحة عام 2013 مجرد حدث دبلوماسي عابر، بل كان تحولاً جيوسياسياً مدروساً فرضته موازين القوى المتغيرة، فقد جاء هذا الافتتاح كترجمة عملية لقرار استراتيجي اتخذته إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بعد أن أدركت واشنطن بعد أكثر من عقد أن الحل العسكري في أفغانستان قد وصل إلى طريق مسدود، وأن الحرب التي بدأت عام 2001 تحولت إلى استنزاف مالي وبشري أرهق الولايات المتحدة، ليتحوّل همّ واشنطن من "الانتصار" إلى

الخروج بأقل كلفة، مع الاعتراف الواقعي بأن طالبان بقيت فاعلاً عسكرياً وسياسياً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية.

وتحت وطأة الفشل في تحقيق حسم عسكري كامل، وبضغط من الرأي العام الداخلي، بدأت واشنطن في البحث عن قناة اتصال رسمية وعلنية مع طالبان، كانت الرغبات الأمريكية الصارمة تتجه نحو ضرورة إيجاد "عنوان سياسي" للحركة بعيداً عن ساحات المعارك، ليكون بمثابة طاولة مفاوضات تمهد لانسحاب القوات الأمريكية. وأرادت الولايات المتحدة من خلال هذه الخطوة انتزاع ملف المفاوضات من أيدي أجهزة الاستخبارات الإقليمية لاسيما في باكستان ووضعه في بيئة دبلوماسية تحت رقابتها المباشرة، لضمان ترتيبات أمنية تمنع تحول أفغانستان مجدداً إلى منصة للهجمات ضدها وضمان عدم استهداف القوات المنسحبة.

وفي هذا السياق، وجدت أمريكا في قطر الوكيل المناسب لهذه المهمة، فبالنظر إلى خارطة الحلفاء في الشرق الأوسط، برزت الدوحة كخيار استراتيجي يتفوق على المنافسين الإقليميين، وهذا ما أكده بوضوح أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في حوار شهير مع قناة "CBS" الأمريكية، حين قطع الشك باليقين بشأن طبيعة هذا الدور قائلاً أن الولايات المتحدة طلبت منا فتح هذا المكتب من أجل الحوار، ونحن استجبنا لهذا الطلب ليكون هناك مكان للقاء المفاوضين"[1]. هذا التصريح لم يكن مجرد كشف لكواليس دبلوماسية، بل كان تأكيداً على طبيعة الدور الوظيفي الذي تلعبه قطر بحكم ارتباطها العضوي بالمنظومة

الأمنية الأمريكية عبر قاعدة "العديد"، وتبعيتهما الاستراتيجية للمظلة الغربية، حيث لا تشكل الدوحة خطراً بامتلاك أجندة خارجية خاصة قد تتعارض مع المصالح الأمريكية العليا.

وفي المقابل، لم تجد قطر في هذه "الوساطة" عبئاً، بل رأتها فرصة ذهبية لتكريس دورها كلاعب دولي لا يمكن الاستغناء عنه، وجاءت استضافة طالبان كجزء من استراتيجية "القوة الناعمة" التي تتبناها، والتي تقوم على فتح قنوات اتصال مع كافة الأطراف المتصارعة، بما في ذلك الحركات التي يصنفها الغرب "كمتشددة"؛ ورأت أن نجاحها في إدارة هذا الملف المعقد سيمنحها "حصانة دبلوماسية" وثقلاً جيوسياسياً يجعل من عاصمتها "جنيف الشرق" حيث تُحل أعقد النزاعات.

كما اكتسب اختيار الدوحة أهمية خاصة في التوازنات الإقليمية، فقد فضلتها طالبان على عواصم أخرى مثل الرياض أو أنقرة، لأنها رأت في قطر وسيطاً لا يسعى لفرض أجندة أيديولوجية أو أمنية مباشرة داخل أفغانستان.

هذا التلاقي الاستراتيجي في المصالح بين واشنطن الساعية لـ "هندسة انسحابٍ آمن"، وطالبان الطامحة لـ "عبور جسر الاعتراف الدولي"، وقطر المستثمرة في "رأسمال الوساطة"، حوّل مكتب الدوحة إلى النواة المركزية التي صِيغَت فيها توازنات اتفاق 2020؛ ذلك الاتفاق الذي مثّل نقطة الارتكاز للقرار الأمريكي النهائي، ورسم خارطة الطريق التي أفضت لاحقاً إلى سقوط كابل بيد طالبان.

2. حدود المناورة القطرية

تتموضع الوساطة القطرية بين واشنطن وطالبان في قلب معادلة دقيقة، فقطر من جهة دولة تعتمد أمنياً على الولايات المتحدة وتستضيف أكبر قاعدة جوية لها في المنطقة، ومن جهة أخرى، لديها طموح واضح لبناء دور سياسي مستقل إقليميا، يتجاوز حدود الجغرافيا والحجم الديمغرافي، و في هذا السياق ظهرت الدوحة منذ فتح المكتب السياسي لطالبان عام 2013 ثم مفاوضات اتفاق فبراير 2020 كحلقة الوصل الأهم بين الحركة والولايات المتحدة، ثم بين طالبان والمجتمع الدولي بعد انسحاب القوات الأمريكية وسقوط كابول في 2021.

وفي سياق الترتيبات التي سبقت انطلاق المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، ولم يقتصر الدور القطري على توفير منصة لوجستية أو تسهيلات بروتوكولية، بل اتخذ أبعاداً أكثر فاعلية وتأثيراً، فوفقاً لما صرّح به [2] المبعوث الأمريكي الخاص إلى أفغانستان آنذاك، زلماي خليل زاد، في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي وفي لقاءات صحفية متعددة، فإن قطر لم تكن مجرد "مضيف" لمكتب طالبان السياسي في الدوحة، بل مارست ضغوطاً حقيقية لدفع الحركة نحو الانخراط في العملية التفاوضية مع واشنطن، وقد أوضح خليل زاد أن فتح قنوات الاتصال وتثبيت مسار التفاوض تطلبا جهداً سياسياً مستمراً من الجانب القطري، شمل إقناع قيادة طالبان بجدوى الحوار، وطمأنتها بشأن الإطار السياسي للمحادثات، إضافة إلى استخدام النفوذ المتاح لديها بحكم استضافتها للمكتب السياسي للحركة،

كما وثقت تقارير [3] لشبكة CNN أن السلطات القطرية وجهت إنذاراً نهائياً لوفد طالبان في الدوحة بضرورة الانخراط في المحادثات أو مواجهة إغلاق المكتب وطرد القادة وعائلاتهم.

وارتبطت حدود المناورة القطرية أولاً ببنية النظام الإقليمي والدولي، فاعتماد قطر الأمني على المظلة الأمريكية جعل سقف حركتها مرتبطاً بعدم تجاوز الخطوط الاستراتيجية لواشنطن، ولم تمتلك أي حرية ولو نسبية في الأسلوب والخطاب وتكتيك إدارة الوساطة، حيث لم يكن بوسع الدوحة مثلاً فرض جدول زمني مغاير للانسحاب أو شكل مختلفٍ جذرياً عن تصور الولايات المتحدة لطبيعة الاتفاق مع طالبان، لكنها استطاعت بناء علاقة مباشرة مع قيادة طالبان السياسية على مدى سنوات، سمحت لها بفهم توازنات الحركة الداخلية واستثمار هذا الفهم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ضبط إيقاع العملية التفاوضية و التأثير في البيئة المحيطة بالتفاوض كخلق مناخ تفاوضي هادئ، وإدارة تواصل غير مباشر بين أطراف متخاصمة، وتوفير قنوات خلفية لتمرير رسائل حساسة.

كما، قُيِّد هامش المناورة القطرية بطبيعة الطرف الآخر، فطالبان حركة ذات بنية أيديولوجية وعسكرية صارمة، وغير مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية في قضايا مثل شكل النظام السياسي أو مكانة الشريعة الإسلامية أو توزيع السلطة، وهذا جعل أي وسيط مهما بلغ نفوذه وتأثيره عاجزاً عن دفع عملية التسوية إلى نموذج "تقاسم سلطة" حقيقي، وهنا لعبت قطر دور

"الميسّر" لا "الوسيط"، أي إدارة العملية وضمان استمراريتها، أكثر من فرض شروط أو اقتراح حلول مفصلة.

وفي ظل هذه القيود، شكل دور الدوحة خدمة تقنية لواشنطن و اختزال هذا الدور في "منصة لوجستية" بقبولها فتح مكتب طالبان وتحمل كلفة سياسية وإعلامية لذلك، وفي المقابل مثل هذا جزأً من استراتيجية أوسع لـ"صناعة المكانة" لدولة صغيرة تسعي لتحويل الجغرافيا والبنية التحتية (قاعدة العديد، الخطوط الجوية، العمران الحديث، استضافة فعاليات عالمية) إلى رأسمال دبلوماسي، يجعل من الإمارة عقدة مرور للأزمات والتسويات، و امتداداً لنمط ظهر في ملفات أخرى كفلسطين، السودان، لبنان، و وساطات داخلية عربية وإفريقية، حيث تُقدّم قطر نفسها بوصفها الطرف القادر على الحديث مع الجميع من جماعات إسلامية ،"معتدلة" و "متشددة"، والغرب معاً.

الفصل الثاني علاقة قطر بطرفي النزاع

1. العلاقات القطرية الأمريكية

تتخذ العلاقة القطرية الأمريكية طابعاً بنيوياً يقوم على شراكة استراتيجية غير متكافئة، تتماهى مع نموذج الحمايه أكثر من كونها تحالفاً ندّياً، وتقوم هذه المعادلة على مقايضة جيوسياسية؛ حيث توفر الدوحة تسهيلات عسكرية و لوجستية ضخمة تشمل قواعد وموانئ حيوية، مقابل مظلة أمنية وسياسية توفرها واشنطن عبر التزامات يشوبها نوع من الغموض الاستراتيجي، وقد تبلورت هذه الصيغة عقب إعادة هندسة الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج 1990-1991 ، حيث سعت قطر لترسيخ مكانتها كحلقة وصل رئيسية وكوسيط وظيفي، مدفوعةً بهاجس أمني نابع من محيط إقليمي يتسم بتفاوت موازين القوى والنفوذ.

وتقوم الركيزة الأساسية لهذه العلاقة علي الاعتماد الأمني والعسكري، فمن خلال استضافة قاعدة العديد وغيرها من المنشآت العسكرية، أصبحت قطر مركزاً رئيسياً للقيادة والانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وخصوصاً في حربي أفغانستان والعراق وما تلاهما من عمليات، هذا الوجود لم يعد مجرد ترتيبات دفاع ثنائية بل منظومة متكاملة تشمل اتفاقيات دفاع، استخدام مكثف للبنى التحتية العسكرية، صفقات تسلح مستمرة، وتنسيق استخباراتي وأمني ينعكس على مواقف قطر في الملفات الإقليمية المرتبطة بالأولويات الأمريكية، و تخضع السياسة الخارجية القطرية لمقايضة دقيقة

بين المناورة والأمن؛ ففي حين يُسمح للدوحة بهامش استقلالية ملموس في ملفات القوة الناعمة و الوساطات الثانوية، يظل هذا الهامش محكوماً بسقف المصالح الأمنية لواشنطن، الذي يمثل الخط الأحمر الذي تتوقف عنده استقلالية القرار القطري.

و يتكامل البعد الأمني مع بعد اقتصادي طاقوي عمّق اعتماد الطرفين المتبادل، فمع صعود قطر كقوة كبرى في سوق الغاز الطبيعي المسال، تحولت إلى شريك طاقة مهم للشركات الأمريكية العملاقة التي استثمرت مبالغ ضخمة في تطوير الحقول والبنى التحتية، في المقابل، وفرت الولايات المتحدة للدوحة التكنولوجيا المتقدمة، والاستثمارات، والغطاء السياسي الضروري لتمكينها من تسويق دورها العالمي كلاعب طاقوي رئيسي، بيد أن القصف الإسرائيلي و أزمة حصار قطر عام 2017 كشفتا حدود الاعتماد المطلق على الموقف الأمريكي؛ ففي في أزمة الحصار و تضارب الإشارات من إدارة ترامب آنذاك، وجدت الدوحة نفسها مضطرة إلى تسريع توثيق تحالفها مع تركيا، وتكثيف استخدامها لأدوات الضغط والتأثير داخل واشنطن عبر اللوبيات والعلاقات مع مراكز القوى، بما في ذلك الانفتاح المدروس على إسرائيل والجماعات المؤثرة في الكونغرس، غير أن هذا التوجه ظل في جوهره محاولة لتصحيح تموضعها داخل المنظومة الأمريكية، لا للخروج منها؛ فالتنويع بات وسيلة لتحسين شروط التبعية، وليس لإنهائها، ومع تغيّر المعطيات وارتفاع أهمية الغاز القطري في سياقات مثل الحرب في أوكرانيا، استعادت العلاقة القطرية الأمريكية زخمها تحت عنوان "الشريك الاستراتيجي الرئيسي من خارج الناتو".

وضمن هذا الإطار التبادلي، تبرز استقلالية القرار القطري بوصفها حالة نسبية ومشروطة تسمح أحيانا للدوحة بالحفاظ على علاقات مع قوى تعتبرها واشنطن خصوماً، كإيران وبعض الحركات الإسلامية، لكنها تفعل ذلك ضمن حدود مدروسة لا تكسر الخطوط الحمراء الأمريكية.

2. علاقة قطر بطالبان

لم يكن افتتاح مكتب طالبان في الدوحة عام 2013 سوى الإعلان الرسمي عن مسار دبلوماسي طويل تعود جذوره إلي نوفمبر 2001 فوفقاً لشهادات دبلوماسية، كان من أبرزها شهادة[3] "مطلق القحطاني"، التي قال فيها إن الدوحة طرحت فكرة الوساطة غداة سقوط كابل مباشرة كإحدى أوائل القوى الإقليمية المبادرة، غير أن التحفظ الأمريكي آنذاك أجهض تلك المحاولة المبكرة، و بين عامي 2007 و 2010، تحولت الدوحة إلى "منصة التقاء سرية" احتضنت لقاءات استكشافية بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وقيادات في الحركة، وقد مثل قرار مجلس الأمن عام 2011 بفصل ملف طالبان عن تنظيم القاعدة نقطة تحول مفصلية منحت الوجود السياسي للحركة شرعية دولية، وهو ما استثمرته قطر لتحويل الدوحة إلى مستقر آمن لعائلات وقادة الحركة في 2012، تمهيداً لمنحهم الصفة الرسمية في العام التالي.

ويعد ملف طالبان من أكثر ملفات السياسة الخارجية حساسية وإثارة للجدل، إذ يقع عند تقاطع ثلاثة اعتبارات أساسية، الحاجة

الأمريكية إلى قناة تفاوض مع الحركة، ورغبة طالبان في الحصول على منفذ دبلوماسي مقبول دولياً، وسعي الدوحة إلى ترسيخ دورها كوسيط لا غنى عنه في النزاعات الإقليمية.

وقد بدأت ملامح علاقة قطر بطالبان تتبلور بوضوح عام 2013، حين وافقت قطر، استجابةً لطلب أمريكي، على استضافة المكتب السياسي لطالبان في الدوحة، ليشكّل منصة للحوار غير المباشر بين الحركة والولايات المتحدة بعد أكثر من عقد من الحرب في أفغانستان، ومنذ ذلك الحين، تحوّلت العاصمة القطرية إلى مركز محوري للاتصالات والمفاوضات المرتبطة بالملف الأفغاني، ومسرح رئيسي لإدارة التفاعلات الدبلوماسية المتصلة به.

الفصل الثالث: اتفاق الدوحة 2020

1. البنية العامة والبنود التفصيلية



ممثلي الطرفين أثناء توقيع "اتفاقية السلام"

في التاسع والعشرين من فبراير عام 2020،تم توقيع وثيقة اتفاقية الدوحة التي حملت عنوان "اتفاق جلب السلام إلى أفغانستان" لم يكن هذا الاتفاق مجرد تفاهم عسكري لإنهاء أطول حروب الولايات المتحدة وراء البحار، بل كان إطاراً سياسياً استراتيجياً أعاد رسم موازين القوى في آسيا الوسطى، وجاء هذا الاتفاق ثمرة لشهور طويلة من المفاوضات الشاقة والمباشرة بين

الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، متجاوزاً بذلك عقوداً من القطيعة والمواجهة العسكرية، وقد بُنيت فلسفة الاتفاق على معادلة "الانسحاب مقابل الضمانات"؛ حيث سعت واشنطن لتأمين خروج مشرف لقواتها يضمن عدم تحول أفغانستان مجدداً إلى منطلق لتهديد أمنها، بينما سعى قادة الحركة إلى استعادة الشرعية السياسية وإخلاء البلاد من الوجود الأجنبي.

واستند الاتفاق إلى أربعة أعمدة رئيسية مثّلت جوهر التفاهم بين واشنطن والحركة، وهي:

- ضمانات وآليات تنفيذ وجدول زمني لانسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب كافة قواتها وقوات التحالف والموظفين المدنيين والمتعاقدين خلال 14 شهراً، و بدأت المرحلة الأولى بخفض القوات إلى 8600 جندي خلال 135 يوماً، مع إخلاء خمس قواعد عسكرية كبرى.
- ضمانات وآليات تنفيذ لمنع استخدام أراضي أفغانستان ضد أمن الولايات المتحدة وحلفائها في مقابل الانسحاب، و قدمت طالبان تعهداً فضفاضاً بمنع أي جماعة بما في ذلك "تنظيم القاعدة" من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن أمريكا وحلفائها، وهو بند اعتُبر "وظيفياً" لتبرير الخروج الأمريكي أمام الرأي العام الداخلي.
- تبادل الأسرى حيث نص الاتفاق على إطلاق سراح 5000 من مقاتلي طالبان مقابل 1000 من عناصر الحكومة

الأفغانية، وهو البند الذي فُرِض قسراً على الحكومة الأفغانية في كابل آنذاك التي لم تكن طرفاً في المفاوضات.

- الحوار الأفغاني الأفغاني: بالالتزام ببدء مفاوضات سياسية داخلية لرسم مستقبل الحكم، وهو البند الذي ظل حبراً على ورق حتى سقوط العاصمة بيد الحركة في أغسطس 2021.

لم يكن اتفاق الدوحة مجرد وثيقة تقنية، بل كان ساحة لمعركة دبلوماسية حول "الهوية والشرعية"، وتتجلى هذه الأبعاد في النقاط التالية

- في ثنائية المسمى والاعتراف: في مكسب دبلوماسي بارز، نجحت حركة طالبان في تثبيت مسمّى "إمارة أفغانستان الإسلامية" داخل نص الاتفاق ثماني عشرة مرة، وفي المقابل، أرفقت الولايات المتحدة بكل إشارة إلى هذا المسمّى صيغةً تحفّظية متكررة نصّت على أنها "لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة " وتُعرف باسم طالبان "، غير أنّ هذا التحفّظ الشكلي لم يحجب دلالة التعامل مع الحركة بوصفها الطرف الموقّع الوحيد، وهو ما عكس اعترافاً ضمنياً بها كقوة أمر واقع وشريك رئيسي في تحديد مستقبل البلاد.
- وفي السيادة وعدم التدخل التزمت الولايات المتحدة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأفغانية التي ستتمخض عن الحوار "الأفغاني الأفغاني"، هذا الالتزام فتح الباب أمام طالبان لرسم معالم النظام القادم دون ضغوط خارجية، مع تعهد أمريكي لافت بالسعي نحو تعاون اقتصادي لإعادة

الإعمار مع الحكومة المستقبلية، مما أعطى الحركة بارقة أمل في شرعية دولية وموارد مالية بعد الحرب، كما تضمن الاتفاق التزاماً أمريكياً صريحاً بالعمل على رفع أسماء قادة طالبان من قوائم عقوبات مجلس الأمن الدولي ومن اللوائح السوداء الأمريكية، وهي خطوة كانت تهدف إلى دمج الحركة في الإطار القانوني والسياسي الدولي، وتحويلها من "جماعة متمردة" إلى "كيان سياسي" معترف به عالمياً.

2. قراءة للدور القطري

كشفت الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان عن تباين جوهري بين الصورة التي سعت الدوحة لترويجها لنفسها كـ "وسيط محايد" و"مركز إقليمي للسلام"، وبين واقع سياسي دفع باتجاه قراءتها ضمن إطار «الدبلوماسية تحت الطلب» أو «الوساطة الوظيفية» المرتبطة بالحاجات الاستراتيجية لواشنطن أكثر من ارتباطها بمنطق الحياد أو المساعي الجادة لإرساء سلام مستدام في أفغانستان. ويتجلى ذلك في كون الدور القطري تشكّل أساساً داخل المدار الأمريكي منذ اللحظة التي فُتح فيها المكتب السياسي لطالبان في الدوحة عام 2013 بطلب مباشر من إدارة أوباما، في سياق تحضير منظّم لانسحاب القوات الأمريكية وتأمين تفاهمات مع القوة الأكثر تأثيراً على الأرض، مما عزز صورة قطر كـ «وسيط منفّذ» أو «ميسّر وظيفي» لاستراتيجية الخروج الأمريكية أكثر من كونها صانعة سلام مستقلة تبحث عن تسوية متوازنة للصراع. وبناءً عليه، جاء اتفاق الدوحة لعام 2020 في جوهره كـ "عقد قانوني"

صُمم لتسهيل انسحاب واشنطن بأقل كلفة رمزية ممكنة، تاركاً الداخل الأفغاني في مواجهة صراع غير محسوم بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية السابقة، وهو ما جعل الاتفاق أقرب إلى ترتيبات لوجستية لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي منه إلى معاهدة سلام شاملة تضمن حقوق الإنسان أو تعالج تبعات الانسحاب الكارثية على استقرار المنطقة، لتظل هذه الوساطة في نهاية المطاف دليلاً على ارتهان الخيارات الدبلوماسية القطرية للمظلة الأمنية والسياسية الأمريكية وتغليب حسابات الشراكة مع الحليف الاستراتيجي على مقتضيات الحياد والنزاهة الدبلوماسية.

و تتجلى إشكالية ارتهان الحياد القطري للمظلة الأمريكية ومحدودية استقلالية قرارها في أن تحول الدوحة إلى فاعل وساطة عالمي استند في جوهره إلى شراكة أمنية واستراتيجية عميقة مع الولايات المتحدة، عززها وجود عسكري واسع واستثمارات طاقة أمريكية ضخمة، مما جعل سياسة الوساطة جزأً من منظومة أوسع من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ لصالح واشنطن،وفي هذا السياق، يظل "حياد" الدوحة عملياً مشروطاً بهذه المظلة؛ فهي تعمل كمنصة تواصل وظيفية مع جماعات ترفض القوى الغربية التعامل معها مباشرة، وهو دور يوسع نفوذ قطر الإقليمي لكنه يربط أدوارها بأولويات القوة العظمى الحامية لها، وتترافق هذه البنية الهيكلية مع انتقادات أوسع تتعلق بمحدودية العمق والاستدامة في الوساطات القطرية؛ إذ يميل نمطها الدبلوماسي إلى إنتاج تسويات إجرائية مؤقتة تفتقر للتغييرات البنيوية في مسارات الصراع، مما يجعل أثرها قصير الأجل ومحصوراً في تحقيق عائد معنوي لصورة الدولة ووزنها

السياسي، وتبرز الحالة الأفغانية كنموذج لهذه المفارقة، حيث تباينت صورة قطر كـ"مركز دبلوماسي للسلام" مع مآلات الاتفاق الواقعية، الذي ترك البلاد عرضة لعدم الاستقرار والعنف الممتد، مؤكداً تغليب حسابات "الدولة الوظيفية" على مقتضيات السلام الشامل.

كما يشير نقاد إلى أن هذا النمط من «الوساطة الوظيفية» يحمّل الدوحة كلفة سياسية وإعلامية؛ إذ تظهر في نظر قطاعات من الرأي العام كمن يساهم في إعادة تأهيل حركة يعتبرها الغرب مثيرة للجدل، بينما تحافظ في الوقت ذاته على تحالف استراتيجي عميق مع الولايات المتحدة، بما يغذّي اتهامات تغليب الحسابات مع الحليف الأمريكي على مقتضيات الحياد، والتساهل مع آثار الاتفاق على حقوق الإنسان واستقرار المنطقة، و يُطرح هنا سؤال أعمق حول قدرة الدوحة على الفصل بين طموحاتها الدبلوماسية كدولة صغيرة تسعى لتوسيع هامش حركتها، وبين التبعات الأخلاقية والإنسانية للاتفاقات التي تحتضنها.

الفصل الرابع نتائج الوساطة والاتفاقية

1. نتائج الوساطة للجانب القطري

تري الدوحة أن استضافتها لطالبان وافتتاح المكتب السياسي للحركة ثم قيامها بالوساطة بينها والولايات المتحدة شكّلت خياراً خارجياً عالي المكاسب عززت مكانة قطر كوسيط دولي لا غنى عنه في أحد أعقد ملفات الأمن العالمي، وفتحت لها باب شراكة إستراتيجية أعمق مع الولايات المتحدة التي اعتمدت عليها لإدارة قنوات الحوار مع طالبان، واعتبرتها بوابة أساسية لأي تفاوض يتعلق بأفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، وهو ما ترافق مع أدوار لوجستية وإنسانية كبيرة في عمليات الإجلاء، ومنح قطر صفة "شريك أساسي " وحامٍ للمصالح الغربية في هذا الملف.

غير أن هذا الثقل الدبلوماسي ترافق مع ارتدادات سلبية أهمها توتير علاقاتها مع بعض القوى الخليجية، وخاصة السعودية والإمارات، اللتين نظرتا إلى توسع الدور القطري في أفغانستان ضمن نمط أوسع من رعاية الوساطات مع حركات إسلامية أخرى بوصفه سياسة خارجية "مغامِرة " تمس توازن النفوذ في الإقليم، وكان ذلك من العوامل التي غذّت أزمة حصار قطر عام 2017 وما صاحبها من اتهامات بدعم قوى تهدد أمن الجوار ، إضافة إلى ذلك، تحمّلت قطر كلفة سمعة نتيجة ربط اسمها بحركة متهمة ب "الإرهاب " و "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان "، ما استدعى منها جهداً دائماً لتغليف دورها بصور

العمل الإنساني والحياد، وتحمّل أعباء أمنية ولوجستية في عمليات الإجلاء ، مع ما شاب ذلك أحياناً من انتقادات في الإعلام والمنظمات الحقوقية كما أن تحويل الدوحة إلى منصة تفاوض مفتوحة مع طالبان أدخلها في منافسة أشد على النفوذ مع قوى إقليمية أخرى تحاول استخدام الساحة الأفغانية لتحقيق توازن مع قطر، الأمر الذي عقّد بيئتها الإقليمية وألزمها بسياسة أكثر حذراً في إدارة تحالفاتها ومجالها الحيوي.

إن النظر في هذه المعطيات يكشف عن عمق المأزق الذي واجهته السياسة الخارجية القطرية، حيث مثّل افتتاح مكتب حركة طالبان في الدوحة عام 2013 محطة مثيرة للجدل في تاريخها، باعتبارها نموذجاً صارخاً لـ "تجيير السيادة" والمقامرة بالاستقلال الوطني لصالح أجندات أمريكية واضحة؛ فبينما سعت الدبلوماسية القطرية لتسويق هذه الخطوة كإنجاز سياسي فريد، كشف اعتراف ساسة قطريين بأن افتتاح المكتب جاء استجابةً لأوامر مباشرة من واشنطن عن حقيقة الدور الوظيفي الذي مارسته الدوحة، مما أسقط فرضية "الوسيط المستقل" ووضع السيادة القطرية في مأزق التبعية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى استقطاب هجمات إعلامية حادة من خصوم قطر الإقليميين والدوليين، واستُخدمت كذريعة لاتهام الدولة بتمويل التطرف وتقديم غطاء سياسي لجماعات راديكالية، مما وضع الدوحة في مواجهة مباشرة مع انتقادات تمس جوهر هويتها السياسية، وبهذا المعنى، مثّل خيار استضافة طالبان استثماراً في "دبلوماسية الوساطة " كأداة لتعظيم الدور وتحصين

الحماية الاستراتيجية، لكنه في الوقت نفسه خلق طبقة معقدة من التكاليف السياسية والأمنية التي تعين على قطر إدارتها باستمرار، خشية أن تتحول مكاسبها المفترضة من هذا الملف إلى مصدر استنزاف دائم أو عامل عزلة عن محيطها الإقليمي والدولي.

2. نتائج الاتفاقية للجانب الأمريكي

حققت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاق الدوحة مكاسب تكتيكية واستراتيجية مباشرة، حيث وفر الاتفاق إطاراً زمنياً لإنهاء أطول حرب في تاريخها وتقليل الكلفة البشرية والمالية الباهظة التي استنزفتها على مدار عقدين، مما عُدَّ "أسرع طريق للخروج" وحفظ المصالح الأساسية دون الاستمرار في مشروع "بناء الدولة" المكلف، وقد سمح هذا التحول لواشنطن بإعادة توجيه بوصلة سياستها الخارجية نحو أولويات أكثر إلحاحاً، مثل التفرغ لمنافسة الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والانتقال من الاحتلال العسكري المباشر إلى مقاربة "مكافحة الإرهاب عن بُعد". كما منح الاتفاق واشنطن غطاءً قانونياً وسياسياً لتحميل حركة طالبان مسؤولية التزاماتها "على الورق" بقطع صلتها بتنظيم القاعدة ومنع استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات ضد الغرب، مما شرعن استخدام أدوات الضغط والعقوبات لاحقاً في حال حدوث أي خرق لهذه التعهدات.

في المقابل، ترتبت على الاتفاق أثمان استراتيجية ومعنوية باهظة، حيث أدى الانسحاب السريع وسقوط كابل إلى تقويض صورة القوة الأمريكية واهتزاز مصداقيتها كحليف أمني موثوق، لدرجة تشبيه الصفقة باتفاق "ميونيخ" كترتيب دبلوماسي قصير النظر أنتج نتائج كارثية، وفشل الاتفاق في وضع أسس لسلام مستدام؛ إذ تصاعد العنف وتوسعت أزمة اللاجئين في ظل غياب آليات تنفيذ صارمة لوقف إطلاق النار، مما أبقى بيئة عدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية قائمة، علاوة على ذلك، سمح الفراغ الناتج عن الانسحاب بتعاظم نفوذ قوى منافسة كروسيا والصين وإيران على حساب الدور الأمريكي التقليدي في وسط آسيا، وهو ما ولّد انقساماً داخلياً عميقاً في الولايات المتحدة وتشكيكاً في جدوى هذه الصفقة الغامضة التي أضعفت "الحكومة الأفغانية" التي جاءت بها أمريكا ورسخت واقعاً صفرياً لصالح حركة طالبان.

3. نتائج الاتفاقية بالنسبة لطالبان

مثّلت الوساطة القطرية انتصاراً دبلوماسياً وسياسياً استثنائياً لحركة طالبان، حيث منحتها "شرعية دولية" عبر تحويلها من حركة متمردة ومصنفة إرهابياً إلى شريك تفاوضي رسمي يجلس على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وقد جنى الاتفاق للحركة مكاسب استراتيجية كبرى، أهمها تأمين جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية، وإطلاق سراح آلاف السجناء من عناصرها، مما أدى لاحقاً إلى إضعاف الروح المعنوية "للحكومة الأفغانية" التي جاءت بها الولايات المتحدة وتسريع

انهيارها، كما أتاحت الدوحة للحركة منصة عالمية لعرض خطابها السياسي وإقامة علاقات مع قوى إقليمية ودولية، مما كسر عزلتها التاريخية ومهد الطريق لعودتها إلى السلطة في كابل كأمر واقع معترف بضرورة التعامل معه دولياً.

في المقابل، فرضت هذه الوساطة على طالبان "قيوداً" وتكاليف سياسية وضعتها في اختبار صعب أمام قواعدها والمجتمع الدولي على حد سواء؛ إذ اضطرت الحركة لتقديم تعهدات أمنية مكتوبة بمكافحة "الإرهاب" وقطع الصلة مع "تنظيم القاعدة"، مما وضع مصداقيتها الأيديولوجية على المحك وأثار احتمالات الانشقاق الداخلي لصالح تنظيمات أكثر راديكالية مثل "تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان". كما أن الوساطة، رغم نجاحها في تسليم الحكم للحركة، لم تنجح في تأمين "الاعتراف الدولي الرسمي" بحكومتها حتى الآن، بل تركت الحركة تواجه عزلة مالية واقتصادية خانقة، مع استمرار الضغوط الدولية عليها بشأن ملفات حقوق الإنسان وتعليم المرأة، وبذلك، تحولت الوساطة من جسر للتمكين إلى أداة لممارسة "الرقابة الناعمة" والضغوط المستمرة لتغيير سلوك الحركة البنيوي مقابل الاندماج في النظام الدولي.

التوصيات

تستهدف هذه التوصيات معالجة الإشكالات المتعلقة بـ "فائض التبعية" للأجندة الأمريكية وحماية السيادة الوطنية في الأدوار الدبلوماسية المستقبيلة

1. توصيات متعلقة بالسيادة والقرار الوطني

- مراجعة بروتوكولات الاستضافة: وضع إطار قانوني ودستوري واضح يحدد شروط استضافة المكاتب السياسية للجماعات أو الحركات، بما يضمن عدم تحول الأراضي القطرية إلى "منصة تنفيذية" لسياسات قوى خارجية دون مردود استراتيجي وطني.
- تنويع المظلات الدولية: التوصية بأن تكون الوساطات القطرية مستقبلاً تحت مظلة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، بدلاً من الارتباط المباشر والوحيد بالإدارة الأمريكية، لتجنب ظهور الدولة كأداة في يد واشنطن.
- تعزيز الشفافية الدبلوماسية: إصدار تقارير دورية للرأي العام الداخلي والمؤسسات التشغيلية حول أهداف الوساطة، لضمان أن التحرّك الدبلوماسي ينبع من المصلحة الوطنية العليا وليس استجابة لضغوط خارجية.

2. توصيات قانونية وأمنية

- تشريع "قانون الوساطة الدولية": سن تشريعات وطنية تحدد بوضوح حقوق والتزامات الأطراف المستضافة، بما يمنعها من ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي من داخل الدوحة قد يُفسر على أنه انتهاك للسيادة أو إحراج للدولة المضيفة.
- تحليل التكلفة والعائد : إنشاء وحدة بحثية متخصصة تابعة لوزارة الخارجية لتقييم المخاطر السياسية قبل الانخراط في وساطات عالية الحساسية، مع التركيز على احتمالية "الارتداد السياسي" على سمعة قطر.

الخاتمة

مثلت التجربة القطرية في استضافة مكتب حركة طالبان والوساطة بينها وبين الولايات المتحدة نموذجاً لـ "الدبلوماسية الوظيفية" التي تُعلي من شأن الأدوار الإجرائية لخدمة القوى الكبرى على حساب مقتضيات السيادة الوطنية، وثبت أن قرار افتتاح المكتب لم يكن نابعاً من رؤية استراتيجية وطنية مستقلة بل كان استجابة لضغوط و إملاءات أمريكية، مما جعل من الجغرافيا القطرية مجرد "مساحة تقنية" لإدارة أزمات واشنطن، وهو ما يعد اختراقاً لمفهوم السيادة الذي يفترض استقلال الدولة في تحديد من تستضيف وعلى أي أساس.

فعلى مستوى السيادة الوطنية، كشف القبول بفتح مكتب لكيان يعمل خارج البنية الرسمية للدولة بطلب من طرف ثالث (الولايات المتحدة) عن وقوع القرار السياسي القطري في فخ التبعية، حيث تحولت الدوحة من "وسيط نزيه" إلى "مسهل يعمل لمصالح طرف واحد"، مما أفرغ الوساطة من جوهرها الأخلاقي والقانوني وجعلها تبدو كأداة لتمرير سياسات أمريكية بتكلفة قطرية سيادية.

و فيما يتعلق بالسمعة الدولية والقوة الناعمة، تبين أن الآثار الجانبية لهذه الاستضافة كانت باهظة الثمن؛ إذ انزلق اسم الدولة في دهاليز الاتهامات بدعم جماعات "متطرفة"، مما أدى إلى تآكل الرصيد الأخلاقي لقطر في المحافل الدولية، و تسببت هذه العلاقة الملتبسة مع طالبان في خلق صورة ذهنية تربط بين الدبلوماسية القطرية وبين "الأجندات المتطرفة" كما تصفها

الغرب، وهو ما أضر السمعة السياسية القطرية وستحتاج إلى سنوات من العمل الدبلوماسي لترميمها، خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بين طالبان والولايات المتحدة بشأن الالتزام باتفاقية الدوحة وهو ما ينذر بتراجع الحركة عن تعهداتها الدولية عقب الانسحاب الأمريكي.

و من الناحية الاستراتيجية، أظهرت النتائج أن قطر تحملت "المخاطرة الأخلاقية" كاملة نيابة عن الإدارة الأمريكية؛ فبينما حققت واشنطن انسحاباً يحفظ ماء وجهها، بقيت الدوحة في مواجهة مباشرة مع انتقادات المجتمع الدولي بشأن تبعات وصول طالبان للحكم، مما يثبت أن المكاسب الدبلوماسية التي حققتها قطر كانت تكتيكية ومؤقتة، بينما كانت الخسائر السيادية والاعتبارية استراتيجية ومستدامة.

المراجع

1. أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في حوار مع قناة "CBS " الأمريكية عام 2017

https://www.youtube.com/watch?v=NtNThEqB31Q&t=29s

2. تصريحات زلماي خليل زاد المبعوث الأمريكي: في شهادته أمام الكونجرس الأمريكي وفي لقاءات صحفية متعددة، أشار خليل زاد إلى أن قطر لم تكن مجرد "مضيف"، بل مارست ضغوطاً لدفع طالبان نحو الجلوس على الطاولة.

https://www.congress.gov/117/chrg/CHRG-117hhrg44687/CHRG-117hhrg44687.pdf

3. **تقارير لشبكة CNN و أن السلطات القطرية : قطر وجهت إنذاراً نهائياً لوفد طالبان في الدوحة بضرورة الانخراط في المحادثات أو مواجهة إغلاق المكتب وطرد القادة وعائلاتهم..**

https://edition.cnn.com/2017/06/15/politics/qatar-taliban-office/index.html

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص	3
مقدمة	5
الفصل الأول: السياق الجيوسياسي للوساطة القطرية و حدود المناورة	8
1. افتتاح مكتب طالبان في الدوحة	8
2. حدود المناورة القطرية	11
الفصل الثاني: علاقة قطر بطرفي النزاع	14
1. العلاقات القطرية الأمريكية	14
2. علاقة قطر بطالبان	16
الفصل الثالث: اتفاق الدوحة 2020	18
1. البنية العامة والبنود التفصيلية	18
2. قراءة للدور القطري	21
الفصل الرابع : نتائج الوساطة والاتفاقية	24
1. نتائج الوساطة للجانب القطري	24
2. نتائج الاتفاقية للجانب الأمريكي	26
3. نتائج الاتفاقية بالنسبة لطالبان	27
التوصيات	29
الخاتمة	31
المراجع	33